

حتى لا يكسب النظام الجولة النضال الجماهيري كفيل بتحقيق المطالب

تتيرا ما يراجع النظام امام ضغط فصائل الجماهير ، ولا سيما عندما يرى اوضاعا سيئسية ناجمة .
هكذا تفعل مع النظام اللبناني ، الذي حتره فصائل الجماهير في زاوية قبل فترة ، ودفعت للترويج تحقيق المطالب خلال مدة اقل من شهر ايار - والذي جعل بانغلا مثل هذا الوقت ، طيبة الوضغ السياسي التاجح المائل باتجاه معاكس لرغبات المسؤولين .
وكانت مهلة التهربين ، ولم تحقق المطالب ، وكذلك لم توفد موجات انقلاب المستمرة ، وتضاعفت بنفس الوقت عمليات الصرف الجماعية ، على الرغم من وعد الدولة بملاحقة ارباب العمل الذين يعرفونهم هذه المصلحة . الى ان يصار لتعديل المادة (٥٠) المعلقة .

في السابق لعب الاتحاد العمالي لبعته التقليدية ، في التراجع امام اول وعد من الحكومة . منطلقا من اوضاع هؤلاء الفياضيين الطيبة ، ووقوفهم دوما بجانب الدولة ، ليشيوا بالموسم انهم لا يملكون العمل عمليا ، وانهم زعموا زعما في داخل الجسم النقابي .
وبهذا يكون النظام قد كسب الجولة الاولى في عملية التناجيل التي تكررت . واستفاد من هذه الفترة في ترتيب اوضاعه . بحيث استغل الوضع السياسي القائم افضل استفلال وجيره لضمة التجار الاحتكاريين . ان النظام الذي لعب هذه اللعبة ، لم يكن ليملها لولا وجود مثل هذه القيادات الانتهازية الرخوة التي لا يربطها بالنضال العمالي ، سوى الاسم فقط .

ان تطبيق اهراب نيسان ، كان على اصل تحقيق المطالب والمصلحة بتعديل المادة (٥٠) من قانون العمل ، وتضليل المادة (٢٤) المتعلقة بالتمثيل التجاري - على ان يتم هذا التعديل خلال فترة الفساح شهر ايار . وقد شكلت اللجان لهذه المهمات « الصعبة » التي تص مصالح ارباب العمل مباشرة .

كفيل يمكن الخروج بحل ضمن مصلحة العمال ؟ واللجنة مؤلفة من مندوبي وزارة العمل ، وارباب العمل في طرف ، ومندوبي الاتحاد العام في الطرف الاخر . ففي مثل هذه الحالة سيكون التناجيل ، المخرج الاسهل . ان القضية المستعصية ليست في تعديل المادة (٢٤) واستثناء المواد الفلاحية ، بل في قضية تعديل المادة (٥٠) التي تجيز ، لم تحقق الاهداف التي تعهدت بها من طرف مخيم الرشيدية رغم كل العمار الذي احدثته ، فالخالية بالرد وبزياد من العمليات الثورية ورفض التسوية تردد على السنة المواطنين تردد مبررات القصد لقادة المقاومة وجيش التحرير الفلسطيني ، بسبب عدم وجود جهاز دفاع مدني وعدم تعيين اللاجئين وشؤون الناس بان الرد على العدوان الاسرائيلي كان ليس بالتسوية المطلوب .

لقد قلنا في العدد الماضي من الهدف ، العظيم

ان نجر الطبقة العاملة اهل النظام للدخول معهم في مفاوضات لتعديل المادة (٥٠) والمادة (٢٤) ، ولكن من اجل تطبيق هذه الاهداف واصدار التعديلات ، لا بد من المزيد من النضال والتمسك الشعبي ، كي لا يفلح الجبال امام السلطة لنظ لصنهم ، وبالتالي تنجح في ضرب الحركة النقابية . ان الدولة وارباب العمل ، انطلقا من اوضاعهم الفاتحة على الاستفلال سيحاولون جهدهم من اجل التهرب من هذه القضية الانسانية وبالتالي يطالبون بالتناجيل وتحديد المهلة ، وهذا الحل هو ما تنتهيه السلطة في مثل هذه الاحوال . للوصول الى الفاء هذا التهرب في فترة فادسة ، تكون الاوضاع السياسية العامة والداخلية مهية لتسل هذه الراجعات ، على الصعيد الشعبي .
من هذه التطلعات نرى حمية تحرك الجماهير لغرض مطالبها وبالتالي تحقيق التعديل الذي يضمن حقوق العمال في العمل المتواصل والاوضاع ميسرة متناسبة والاوضاع الاقتصادية القائمة في لبنان .

ان التحالف الثلاثي المؤلف من الدولة وارباب العمل والنقابين الانتهازيين سيتخون من الاوضاع الراهنه ، لا الاعتداءات المتكررة على الجنوب ومخيمات الفلسطينيين ، والوضع السياسي العربي ، سيخجلون منها مظلة نظل تراجمهم عن تحقيق التعهدات . مقتنعين ككل الانتفاخ ان الجماهير والنقابات العمالية لا تتحرك في قضايا المطالب ، والعدو الصهيوني يزورها بويما . وهذا ما سيؤدي الى تاجيل التحركات ، ومنع الدولة مهلا اضالية لتعاود مآطتها وخذاعها .

فام الخطوات التاجيلية الرقبة ، ما هو موقف الجماهير العمالية والنسبية ؟ الوقت الذي تستند فيه موجات التبريح العمالية . وليس اخرها تهديد ٩٠٠ عامل من عمال هاليكس والصيولي للنسيج بالصرع والشلون الاجماعية ، محتجين على تهديد الحكومة ، وتلقي شهودا على نوابها غير تلك التي تبعت على التناؤل .

في الاسبوع الماضي انعقدت الحكومة الجديدة وريشة ٢٨ عاما من الحكم اليميني الناشي ، لبحث طرق معالجة المشاكل الاقتصادية المتعصمة . ونسب الحكومة الى تخفيف حدة التهم والسيطرة عليه . وقد قبل بانها تسوي تجسد الاسعار والاجور . وهذا قد دفع القوى العمالية الى التهديد بالنزول الى الشارع اذا ما قررت الحكومة فعلا تجسيد اجور . وكان رئيس الحكومة قد وعد بان حوكمته سترفع وضع حد ادنى للاجور ، الاول من نوعه في البلاد ، ولكن هذا سيكون على ما يبدو ، اقل ٢٤ دولارا في الشهر ، الحد الذي تطالب بهضرات النقابات العمالية .

(. . .)

حوّل الموضوع في الارتفاع الحكومة الجديدة تواجه التضخم وموجة اضرابات عمالية ضخمة متواصلة ومسألة المستعمرات التعزك العمالي يطرح قضايا مطلبيّة وسياسية

موجة الاضرابات في القطاع الصناعي . صعدت الى رفع الاجور والتي تخفيف عدد ساعات العمل في الصناعات الاساسية ولي ورش البناء التي . ساعة في الاسبوع .
فقد واصل العمال الصراخ ، واحلوا احدى المعامل مطلبين بمعالجة الاجور والسيطرة العمالية الكاملة على الحوفي .
وقد رفع العمال في حركة الاعلام واللافات التي تدعو الى « سقوط العملاء الفلسطينيين » والذين يفرضهم ناصر الادارة المؤبدين لنظام الحكم الفاشي البائد . كما لجأوا الى طلة الجدران والمصاعد المؤدية الى مكاتب الكبر مجمع تجاري صناعي في البرفان ، برسوم المنجل والمطرفة .

واستمرت موجة الاضرابات الى شركات « فليمنون » والاي . تي . تي . الشهبورة ، وشركة « تاكس » ، حيث احتل العمال مكاتب الشركات مطالبين برفع الاجور بنسبة عالية ، وعزل الفاشيين من الادارات ، ونحدر الاشارة هنا الى ان الفين عاملة من عاملات تاكس قد احتلوا المعامل مطالبين بخسرد المرافقين الذين كانوا أدوات للنظام الفاشي البائد . وقد رفضوا اقتراح السلطة بوقف هؤلاء المرافقين مؤقنا من العمل الى حين اجراء تخفيضات حول هذه التهم ، مواصلين احتلالهم للمعمل .

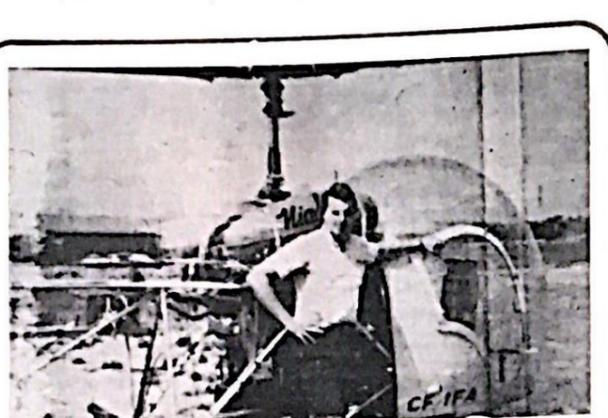
وبرغم الفداء الذي اصدره الفارو كوينال زعيم الحزب الشيوعي البرفانالي الى العمال ، يعلن فيه معارضة الحزب لاجراء الاضرابات « في الفترة الحالية » ، ومحلرا من مساهمات عمليات الاحتلال العموية للمعامل ، ولوروش نند تشكل متزايد منذ الانقلاب العسكري . هذا التماه الذي اعلن فيه الحزب ايضا التزامه بالمعارضة الصلبة للعمليات الانتهازية والفاشمر التي تخدم في خلق الجو اللائق للعودة المصادة .

وبعد ان يتطرق البيان الى وضع الثورة الذي يقول « ولم يكن من السهل على قيادة الثورة الاعتماد على الاندفاع المساطي لجماهير الشعب الازتري وتطلعه نحو الحرية فعبس ، بل كان لا بد من عقد مؤتمر وطني عام يضع اسس سليمة تضمن استمرار الثورة وطورها » .
ثم يستنر البيان :
« ومن اجل تحقيق هذا الهدف الذي اعتبره المؤتمر الوطني الاول هدفا مركزيا ، قدمت التصحيحات وارتقت دماء مريزة علينا ولم نذهب كل تلك التصحيحات عبنا ، فقد اقتنع الجميع بما فهم تلك العناصر التي وقتت عبية امام تحقيق وحدة التنظيم لفترة طويلة بخسروة حسم كل القضايا والاسباب التي ادت الى مواجهة عسكرية داخل الثورة عن طريق الحوار الديمقراطي . وانصح للجميع ايضا ان الحل يتجسد في تنظيم سياسي موحد وجيش موحد » .
وفي ختام البيان جاء فيه « ان المضربات المتلاحقة التي توجهها لورنسا الى النظام الاتيوي الرجمي في اترتيا ، قد ساعدت على قيام الانتفاخ التي انبوسا شملت العناصر الثورية في القوات المسلحة وتنظيمات العمال والطلاب . وكلفت الثورة الازتريية ولا تزال تدعم في حدود امكاناتها كل تحرك يهدف الى اسقاط النظام الرجمي في انبوسا وتحريرس اندراكنا لعقبة هامة هي ان طريق نضالنا شاق وطويل ، وان مدرة لورنسا لا بد من ان نبر بالكثير من المعرجات ولكن الامة هو حركة التحرر الوطني في المنطقة » .

وفي هذا الاجتياح تبث دراسة التفصلا الاساسية التي تواجه مسرة الثورة وفي مقدمتها تكريس وتدعيم الوحدة الوطنية للفنجان والشعب . وفي الختام صدر عن الممثلين بيانها هاما نورد بعض ما جاء فيه :
« بعد مرور اكثر من عامين على انقضاء المؤتمر الوطني الاول للثورة الازتريية ، تتخطى اليوم اصناف مرحلة جديدة من تاريخ نضالنا المعامل من اجل الحرية والاستقلال ، ونمناظم اندراكنا لعقبة هامة هي ان طريق نضالنا شاق وطويل ، وان مدرة لورنسا لا بد من ان نبر بالكثير من المعرجات ولكن الامة هو حركة التحرر الوطني في المنطقة » .

ان نضم في انحاء مجرى التاريخ

في الواقع منذ تشكيل الحكومة المؤقتة الجديدة وهي تواجه سلسلة من الاضرابات العمالية المتواصلة . كان الاول اصلا من ٨٥٠٠ عامل من عمال كبر احوالي السلك في لشبونة ، الاضراب من العمل ، في ١٥



ان الحكومة الجديدة التي تشكلت من ١٥ وزراء ، تضم خمسة وزراء من الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي البرفانالي ، خصصت لهم حداث وزارات ، الخارجية ، العدل ، الاعلام والعمل . ومن اصل ٢٢ نائب وزير معين في هذه الحكومة المؤقتة التي من اجراء الانتفاخات ، فان العديد من هؤلاء كانوا من اللاحقين في المهيد البائد ، اما في المنفى او في السجن ، كمنغليين سياسيين .

وهذه الحكومة تواجه اليوم مشاكل عديدة ، ابرزها معارضة التضخم الحاد ، ومعالجة موجات الاضرابات العمالية في البلاد وفي المستعمرات ايضا ، ومعالجة مسألة التسممرات . وتتميز المتكلمتان الاخيرتان عن بقية المشاكل الاخرى من حيث ان الاضرابات العمالية لا تخص فقط في القضايا الطيبية البحتة ، بل انها في عدة حالات ، اضرابات عمالية ذات ابعاد سياسية ، الامر الذي يضع الحكم الجديد في موقف اكثر حرجا مما لو كانت القضايا المطروحة مطلبة يمكن اجراء مساومات حولها .
ومن ناحية اخرى فان قضية التسممرات الافريقية ما تزال موضوع تصريحات رسمية غير متسجمة ، تعكس بدورها خلافات داخل الحكومة ، وتلقي شهودا على نوابها غير تلك التي تبعت على التناؤل .

وقد جاءت مقررات المجلس الثوري لجهة التصهير الازتريية المحقد في ريف القاطل المحررة من اترتيا في نيسان من هذا العام ، بتوجهها لمرحلة نضالية هامة وضمت مع الثورة الازتريية على ابواب مرحلة جديدة ارتقى .

وفي هذا الاجتياح تبث دراسة التفصلا الاساسية التي تواجه مسرة الثورة وفي مقدمتها تكريس وتدعيم الوحدة الوطنية للفنجان والشعب . وفي الختام صدر عن الممثلين بيانها هاما نورد بعض ما جاء فيه :
« بعد مرور اكثر من عامين على انقضاء المؤتمر الوطني الاول للثورة الازتريية ، تتخطى اليوم اصناف مرحلة جديدة من تاريخ نضالنا المعامل من اجل الحرية والاستقلال ، ونمناظم اندراكنا لعقبة هامة هي ان طريق نضالنا شاق وطويل ، وان مدرة لورنسا لا بد من ان نبر بالكثير من المعرجات ولكن الامة هو حركة التحرر الوطني في المنطقة » .